عائلات تعتاش على النفايات في موقع الطمر الصحي

□ نواف المشعلاوي

نساء وأطفال بعمر الزهور يقلبون اكوام القمامة ويحفرون هنا وهناك بين الازبال المتراكمة في منطقة الطمر الصحي وسط تصاعد ألسنة اللهب ودخان الحرائق التي تشعلها الجهات المشرفة على منطقة الطمر الصحي ، مجموعة من العائلات الفقيرة استقرت في هذه المنطقة يجمعون المواد المعدنية والبلاستيكية بعد ان تقلب أكوام النفايات بحثا عن ما يسد قوت يومهم. السيده حميدة احدى العاملات في مكب النفايات تقول : بعد ان طرقت ابواب عدة من اجل ان اعيش عيشة كريمة وجدت منطقة الطمر الصحي هي الملاذ الوحيد لي ولاطفالي الستة فسكنت في هذه المنطقة مع عائلتي لنعيش على نبش النفايات وبيع المواد المعدنية بـ ٣٠٠ الى ٣٥٠ ديناراً لكل كيلو، حيث يجمع الفرد الواحد حوالي ٣ كيلوغرامات في اليوم من هذه المواد ، وتضيف حميدة ان عدد العوائل هو اكثر من ٣٠ عائلة جاءت من اماكن متفرقة مثل البصرة والعمارة والحلة والديوانية. وعن اسلوب العيش تقول: نأتي بالماء على الحمير من شركة النفط المجاورة لمنطقة الطمر وفي حالات المرض نذهب الى مركز المدينة او المركز الصحي في المملحة مشيرة الى ان التعليم لايخدم مصالحهم حيث ان العمل يزدهر اذا كانت العائلة تضم اكبر عدد من الافراد ومتواجدة بكامل عددها. السيدة حميدة لم تخف استياءها من هذه المهنة التي هدرت كرامتها على حد تعبيرها مؤكدة إن العوز والحاجة هما اللذان دفعاها لامتهان هذه المهنة كونها المعيلة الوحيدة لعائلة كبيرة. الطفل سلمان ذو العشر سنوات قال: انه ياتي الى هذا المكان بصورة يومية بعد ان ترك مقاعد الدراسه وذلك من اجل ان يجمع العلب الفارغة كي يبيعها من اجل اعالة والديه بعد اصابة والده في ظهره اثر حادث سير .

من جانبه قال احد العاملين في مكب النفايات رفض الكشف عن اسمه وصورته وهو مطلب اغلب الموجودين ربما لأنهم لا يريدون الكشف عن شخصياتهم أو أن تعرف الناس بمهنتهم الحقيقية التي قد يخفونها حتى عن اقرب الناس لهم قال : نحن نبحث عن علب المشروبات الغازية، وقطع صغيرة من الاسلاك الكهربائية ، وبقايا المعامل والاواني المنزلية التالفة كالالمنيوم وما شابه لنبيعها كلاً حسب اختصاصه، ثم نتسوق بما نحصل عليه من مال لنعود إلى أطفالنا . المهندس يوسف سوادي مدير دائرة البيئة في المثنى قال: المنطقة المسماة حاليا بمنطقة الطمر الصحي هي مكب للنفايات ولا تعتبر منطقة للطمر الصحي المتعارف عليه والذي تعالج فيه النفايات وفق قياسات هندسية وصحية وباشراف دائرة البيئة بضمنها حرق هذه النفايات وطمرها في باطن الارض الا ان هذا الاسلوب لم يفعل بفضل العمل العشوائي لدائرة البلدية في المثنى والتي تقوم ببعثرة النفايات هنا وهناك وبالتالي قامت دائرتنا بفرض غرامات مالية على بلدية السماوة وفق قانون تحسين البيئة رقم ٢٧لسنة ٢٠٠٩. وعن الاهالي العاملين في هذا المكب قال سوادي :نحن خاطبنا عدة جهات رسمية منها دائرة الرعاية الاجتماعية لشمولهم بشبكة الرعاية الاجتماعية ومخاطبة منظمات المجتمع المدني لابعادهم عن هذه المنطقة غير الصحية الا ان كل المحاولات باءت بالفشل ولكن يبدو من التصاق الاهالي في هذا المكب نوع من انواع المهن هو بعثرة النفايات وحرقها لامن اجل التخلص منها وانما لاستخراج مادة النحاس من باقي المواد مثل اسلاك الكهرباء وغيرها .

آراء متباينة بشأن تراب مخصص لتبطين أنهر في كربلاء

المحافظ يؤكد عدم صحة المعلومات وبيئة المحافظة تشكك

في ما شكك مدير قسم الصحة والسلامة البيئية في محافظة كربلاء بعد م مهنية ودقة المعلومات التي أوردها تقرير المفتش العام لوزارة البيئة ، اكد محافظ كربلاء المهندس آمال الدين الهر عدم صحة المعلومات التي اوردها تقرير لاحدى منظمات المجتمع المدني بشأن تلوث التراب الذي يتم نقله من احد مواقع التصنيع العسكري شمالي المدينة لتبطين الأنهر وخلوه من اية إشعاعات ملوثة.

□ كربلاء /علي العلاوي

وقال الهر: إن التحليلات التي أجريت في الجهات الرسمية أثبتت ألا خوف من هذا التراب ..وأضاف انه ما ان سمع بتقرير المنظمة حتى أوقف العمل فورا وتم إرسال ما يقدر بـ ٢٠ نموذجا أو عينة من التراب المنقول إلى أقسام الفحص في عدة جهات تابعة لوزارات متخصصة ومنها وزارة الموارد المائية فتبين ومن خلال كتب رسمية إن التراب خال من أية إشعاعات مضرة بصحة الإنسان ..وان عمليات الفحص تمت بإشراف دائرة الإشراف العام وممثلي المحافظة مع ممثلي مديرية الموارد المائية وبإشراف دائرة البيئة في المحافظة وكانت نتائج الفحوصات لا تشير إلى وجود أي اثر للتلوث، فضلا عن أن تقرير المختبر بين أن نتائج القياسات الحلقية والمختبرية ضمن الخلفية الإشعاعية الطبيعية إضافة إلى خلو النماذج من الملوثات الكيماوية العضوية..وبين الهر أن عمليات تبطين الأنهر في كربلاء مستمرة بهدف الحفاظ على كميات المياه من الهدر في ظل الشحة المائية التي يعانيها نهرا دجلة والفرات فضلا عن العمل على التقليل من كميات المياه الجوفية التي كانت تعانيها المدينة خاصة ان كربلاء تشهد منذ العام الماضي تبطين انهر الحسينية والوند والحر التي تحتاج إلى كميات كبير ة من التراب لدفن الأكتاف.

وأكد تلك المعلومات تقرير رسمي صادر من مكتب المفتش العام قسم التفتيش في وزارة البيئة مشدداً على خلو التربة الخاصة بمقالع منشأة الفتح المبين الملغاة الواقعة في شمال كربلاء من أي تلوث ،مضيفا انه بعيد عن مرحلة الخطر حسب مصدر في محافظة كربلاء ويؤكد التقرير الذي نشر ان نتائج الفحص الواردة من المختبر البيئي المركزي لسبعين نموذجا من هذه التربة التي تم استخدامها لتبطين الأنهر في كربلاء أنها واقعة ضمن التراكيز المسموح بها عدا أربعة تجاوزات للحد المسموح به لعنصر النيكل فقط ،موضحا ان هذه التجاوزات الأربعة تقع ضمن حدود التراكيز المسموح بها حسب التقرير العلمي المنشور في الجريدة الرسمية لمجموعة الدول الاوربية.. مثلما أضاف التقرير في فقرته الثالثة انه يجب استعادة هذه الكميات الترابية في السوائر واعتمادها كأرصفة ضفاف نهرية اعتمادا على نتائج الفحص وان تراكيز الحدود المسموح بها بالنسبة للمعادن الثقيلة لايعني بالضرورة دخول مرحلة الخطر في تلك البيئة .

ولكن مدير قسم الصحة والسلامة المهنية في محافظة كربلاء الدكتور حيدر محمد حسن العطار المتخصص بالطب المهني والبيئي عد التقرير الخاص بمكتب المفتش العام بوزارة البيئة بأنه غير مهني وغير دقيق مؤكدا أن موقع الفتح المبين ملوث كيمياويا بالمعادن الثقيلة كما ورد بالفحوصات عام ٢٠٠٦ وان الموقع لم يفحص بالنسبة للمواد المتفجرة والكيمياوية..وأضاف في تصريح له أن موقع الفتح المبين ملوث كيمياويا بالمعادن الثقيلة كما ورد بالفحوصات عام ٢٠٠٦ ،وان الموقع لم يفحص بالنسبة للمواد المتفجرة والكيمياوية مبينا انه قد تم إجراء ٣٠ فحصا للنماذج وتبين تلوث ١٧ نموذجا منها ،موضحا أن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه مديرية بيئة كربلاء هو أخذها لمعدل القرارات كون هذه النماذج لا تمثل الواقع البيئي للموقع لذلك يتوجب سحب نماذج أخرى من عدة مواقع من الماء والتراب والهواء أيضا وإرسالها لغرض الفحص المختبري في مختبرات رصينة لفحص المعادن الثقيلة كالكاديوم والنيكل والنحاس والألمنيوم وغيرها إضافة إلى فحص المواد الكيمياوية كالناتروكلسيرين والسي فور والهكسوجينوالاليوم والفسفور إضافة إلى المواد المشعة كالراديوم واليود المشع واليورانيوم ..ويتابع العطار في تصريحه إن رفع الأتربة الملوثة سواء من الموقع أو من السواتر أو من المقالع لم تكن بمهنية ولم تتوفر فيها شروط الصحة والسلامة المهنية ..بل إن العطار عد موقع الفتح المبين الذي تم اخذ أتربة منه لغرض تغليف احد الأنهر الذي يغذي مدينة كربلاء بالماء الصالح للشرب موقعا ملوثا كيمياويا وإشعاعيا..ودعا رئاسة الوزراء والمراجع الدينية إلى التدخل لإيقاف هذا المشروع الملوث ومحاسبة المتسببين عن قصد أو بإهمال حماية لأهالي كربلاء وزائريها من التسمم الكيمياوي الذي سيبقى لمئات السنين وسيؤدي الى سرطانات متنوعة حسب قوله ،موضحا أن هناك إصابات ظهرت في منطقة الإبراهيمية والحسينية والوند. وكان صباح هلال حسين رئيس جمعية البيئة العراقية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني قد قال قبل أشهر إن هناك ملوثات تهدد حياة المواطنين في احد المشاريع التي استخدم فيها تراب ملوث من موقع الفتح الذي كان تابعا للتصنيع العسكري . وأكد في حينها أن هذه الملوثات تهدد الإنسان من خلال ما وصفها السلسلة الغذائية ..وأفاد بأن مديرية بيئة كربلاء لم تتخذ التدابير الوقائية وإجراء التنظيف وان الموقع المسمى الفتح والواقع في ناحية عون شمال كربلاء الذي كان احد المواقع التابعة لهيئة التصنيع العسكري المنحلة فيه الكثير من الملوثات الكيماوية والإشعاعية وتهدد الإنسان من خلال السلسلة الغذائية..بل ويؤكد حسين أن وزارة البيئة كانت قد أبلغت الحكومة المحلية بضرورة عدم رفع أية كمية من التراب من السواتر الترابية في الموقع المذكور، لحين استكمال أعمال التقييم البيئي وبعكسه ستخلي الوزارة مسؤوليتها عن التلوث الذي من الممكن ان يحصل جراء النقل واستخدام التراب الخاص بالسواتر الموجودة بالموقع. وتابع أن مديرية بيئة كربلاء أعطت الموافقات الأصولية وعدم الممانعة من رفع الأتربة دون الرجوع إلى وزارة البيئة.

وفد حكومي يزور النجف للاطلاع على مراحل مشروع عاصمة الثقافة

□ النجف /عامر العكايشي

زار وفد حكومي رفيع المستوى محافظة النجف للاطلاع على مراحل انجاز مشروع النجف عاصمة الثقافة الاسلامية لعام ٢٠١٢ واهم المعوقات التي تواجهه .

وتجول الوفد الذي ضم نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ووزير الثقافة سعدون الدليمي ووزير البلديات والاشغال عادل مهودر والوكيل الاقدم لوزارة الخارجية محمد الحاج حمود في المحافظة في المشاريع التي هي قيد الانجاز ، واطلعوا على نسب الانجاز فيها .وقال الشهرستاني في مؤتمر مشترك للوفد مع محافظ النجف " الحكومة المركزية جادة في دعم مشروع النجف وان جميع المشاريع المقامة هي قيد الانجاز قبل انطلاق فعاليات المشروع في منتصف آذار المقبل " .

واضاف " جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة المحلية جدية جدا لإظهار النجف والمكانة التي تستحقها وهي يحتفى بها كعاصمة للثقافة الإسلامية " واشار الى انه " تم تشكيل لجنة مشتركة برئاسة محافظ النجف عدنان الزرفي وعضوية المدراء العامين في الوزارات المعنية لإزالة أي تقاطعات تواجه انجاز المشاريع التي تنفذها الشركات المختلفة في المشروع " واوضح ان " جميع وزارات الدولة مهتمة بمشروع النجف وان النجف عاصمة للثقافة الاسلامية منذ آلف عام ومازالت كذلك " .

اما وزير الثقافة وكالة سعدون الدليمي فاشار الى ان " الوزارة ستقوم بدعوة جميع وزراء الثقافة في الدول الاسلامية فضلا عن الشخصيات الكبيرة والمعروفة على الصعيد الدولي " .

وتابع قائلا " كما ان وزارة الثقافة سوف لن تدخر جهدا إلا تبذله في سبيل نجاح المشروع الذي يهم جميع العراقيين " . في حين بين وزير البلديات عادل مهودر ان " الوزارة شكلت لجانا لمتابعة جميع المشاريع التي تقيمها في المحافظة لإزالة المعوقات التي تعرقل مشاريع النجف عاصمة للثقافة الاسلامية عام ٢٠١٢ " .اما الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية محمد الحاج حمود أوضح "ان الخارجية هيأت جميع إجراءات دعوة الوفود الأجنبية والعربية واستقبالهم وضيافتهم " .

من جانبه اشار محافظ النجف عدنان الزرفي إلى "ان مشروع النجف عاصمة للثقافة الاسلامية ليس محليا يعني النجف وحدها بل يعني جميع العراقيين".

ونوه بان " الحكومة المركزية مشكورة بالتفاتتها في هذا الوقت لتشكيل اللجنة من اجل إتمام المشروع بأحسن صوره وما يتمناه جميع العراقيين انجاز المشاريع بوقتها المحدد وقبل انطلاق فعاليات النجف عاصمة الثقافة الإسلامية مطلع آذار المقبل".

واشار الى ان " الحكومة المحلية عرضت جميع المشاكل التي تواجهها ،حيث ستقوم اللجنة المشتركة بعرضها على مجلس الوزراء وإيجاد حلول سريعة لها " .

المادة ١٤٠ توزع الوجبة الرابعة من التعويضات على محافظات الفرات الأوسط

□ النجف / المدى

وزعت اللجنة التنفيذية للمادة ١٤٠ من الدستور التعويضات على المشمولين بقرارها من المهجرين والمرحلين والوافدين، لمحافظات الفرات الأوسط. وقال مدير مكتب الفرات الأوسط للجنة المادة ١٤٠المستشار القانوني سليم البياتي إن هذه الوجبة هي الرابعة التي وزعت على المشمولين بضوابط اللجنة وشملت المحافظات الخمسة التي يشرف عليها المكتب وهي (النجف والديوانية والسماوة والحلة و كربلاء). وأضاف البياتي: تم توزيع (٤٠٨) صكوك قيمة الصك الواحد (١٠) ملايين دينار وقطعة أرض إذا كان المشمول غير مستفيد من الدولة. وأشار إلى: ان هناك ضوابط وتعليمات نعمل عليها ومنها أن يكون المهجر من فترة ١٧ شهر تموز من عام ١٩٦٨ ولغاية التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وكذلك أن يكون عائدا بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وان يكون متزوجا قبل هذه الفترة وكذلك يمتلك قرار تهجير أو ترحيل أو هدم أو أي أدلة ثبوتية بموجب قانون الإثبات العراقي وأن الشرائح المشمولة بالمنح هي شريحة المهجرين والمرحلين والمنفيين والوافدين . وأوضح البياتي: أن المادة ١٤٠ من ضمن فقراتها تعويض المهجرين والمرحلين والوافدين وإعادتهم إلى محافظاتهم الأصلية وتعويضهم تعويضا عادلا ،مضيفاً أنه: لدينا أكثر من (٣٤) ألف معاملة قمنا بإكمال أكثر من (٣٣٠٠) معاملة منها.

الطاقة النيابية: واقع الكهرباء مخيب للآمال

□ بغداد / المدى

قالت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد ان واقع الكهرباء في موسم الشتاء كان مخيبا للآمال ، مما ينذر بوضع أكثر سوءا في الصيف المقبل . وأوضحت السعد في بيان صحفي أمس ان" الشتاء الحالي شهد أقل فترات تزويد الطاقة الكهربائية بخلاف المتوقع عادة في مواسم الشتاء ، مما يؤشر تدهورا خطيرا في واقع الكهرباء بلغ أسوأ أحواله في نهاية العام الحالي ، في ظل توقعات بتدهوره بشكل أكبر في العام المقبل". واضافت ان" وزارة الكهرباء دأبت على الاعتذار عن قلة التزويد بالتيار الكهربائي او اختفائه بحصول عمل تخريبي في خطوط النقل ، في حين يفترض ان الوزارة لديها قوات لحماية الخطوط والمنظومات ، وهذا يعني انها يجب ان تتحمل حصتها من المسؤولية عن حوادث التخريب " . وتابعت ان" المواطن اصيب بخيبة أمل كبيرة عندما لمس هذا التراجع الكبير في واقع الكهرباء وبات يعد العدة لصيف ساخن قد يكون هو الأسوأ خلال السنوات الماضية". واشارت الى انه" ينبغي على وزارة الكهرباء الاسراع في انجاز مشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية من اجل تقليل الاعتماد على الكهرباء المستوردة التي تكون غالبا معرضة للتخريب".

إغلاق محال مخالفة في ذي قار وفرض غرامات على أخرى

□ الناصرية / حسين العامل

أعلن في محافظة ذي قار عن اغلاق ٧٦ محلا وفرض غرامات مالية تقدر باكثر من ٦٠٠ الف دينار على المحال المخالفة للشروط الصحية.

وذكر موقع دائرة صحة ذي قار الرسمي ان دائرة صحة ذي قار أغلقت خلال شهر تشرين الثاني الماضي (٧٦) محلا، فضلا عن فرضها غرامات مالية تقدر بـ (٦٣٥,٠٠٠) دينار عراقي على أصحاب المحال المخالفة للشروط الصحية المعمول بها وفقا لقانون الصحة العامة .

ونقل الموقع عن مدير شعبة الرقابة الصحية في قسم الصحة العامة علي عبد الحسين قوله: " ان فرق الرقابة الصحية قامت بزيارة (٢٥٣٦) محلا لمتابعة المواد الغذائية المعروضة في الأسواق المحلية وطرق خزنها وفحصها للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري، حيث أتلفت (١٣١٢) كغم و(٨٩٨) لترا من المواد الغذائية الصلبة والسائلة المنتهية الصلاحية والفاسدة ، في ما تم إرسال (٤٣٥) نموذجا للفحص المختبري منها (٢١٢) نموذجا مائيا.

كما اشار عبد الحسين إلى قيام فرق الرقابة الصحية في القطاعات الصحية والدوائر الساندة لها بتنفيذ (٣٨) حملة صحية منها (١٨) حملة صحية مشتركة مع الجهات ذات العلاقة لتعزيز الواقع الصحي في المحافظة، منوها إلى عقد (٢٤) دورة صحية وتنظيم عدد مماثل من الندوات الصحية لتوعية وتثقيف العاملين بمشاريع الماء ومحطات المياه وأصحاب محلات بيع المواد الغذائية والعاملين بها حول أهمية سلامة المياه والغذاء للحفاظ على صحة المواطنين ، علاوة على منح وتجديد (١٣٦) إجازة للمحال العامة ومعامل المواد الغذائية واستيفاء (٦,٢٧٩,٠٠٠) دينار كأجور عن نشاطات الرقابة الصحية. وفي السياق ذاته قامت وحدة الرقابة الصحية في قطاع الشطرة (٤٥) كم شمال الناصرية للرعاية الصحية الأولية وبالتعاون مع شعبة الجريمة الاقتصادية بحملة واسعة على أسواق ومحال قضاء الشطرة لإتلاف المواد الغذائية المنتهية المفعول.

وقال مدير القطاع الدكتور عدنان عواد حبيب حسب ما نقل عنه الموقع الرسمي لدائرة صحة ذي قار أن هذه الحملة تأتي ضمن الخطة الدورية التي تنظمها وحدة الرقابة الصحية لاتلاف المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري مؤكدا أن وحدة الرقابة تقوم بحملات شبه يومية لمتابعة المحال التجارية والغذائية مبينا ان المواد التي تم اتلافها تتضمن كميات من اللحوم والاجبان والحلويات والعصائر ومواد غذائية اخرى مختلفة المناشئ .

مشيرا الى توجيه ١٥ إنذارا للمحال المخالفة للشروط الصحية خلال زيارات كوادر وحدة الرقابة الصحية التي شملت ٨٠ محلا. حيث تم سحب ١٢ نموذجا غذائيا وإرساله إلى مختبر الصحة لغرض الفحص .